سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر بين الالتزامات الدولية والأولويات الوطنية للتنمية

Women's economic empowerment policies in Algeria between international commitments and development's national priorities

ط.د/ جربال كهينة [1*]

[1] جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

djerbalkahina@gmail.com

أ.د/ لعروسي رابح [2]

[2] جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

rabeh_laroussi@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/28 تاريخ القبول للنشر: 2022/04/17 تاريخ النشر: 2022/06/05

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، التي تبنتها مع مطلع الألفية الثالثة، للتكيف مع قيود الالتزامات الدولية والأولويات الوطنية للتنمية في ظل طبيعة النظام الدولي الجديد، ومدى مساهمتها في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية، القادر على إشراكها بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبناء الاقتصاد الوطني المنتج. وقد توصلت هذه الورقة إلى أن سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة، فرضتها الالتزامات الدولية، ولم تمليها الأولويات الوطنية للتنمية، ونتيجة لذلك، تحتل الجزائر أدنى المراتب ضمن التصنيفات العالمية لمؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة.

الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادي للمرأة؛ الالتزامات الدولية؛ الأولويات الوطنية للتنمية؛ الجزائر.

Abstract: *This research paper aims to shed light on the women's economic empowerment policies in Algeria, Which adopted it at the beginning of the third millennium, to adapt to the constraints of international commitments and development's national priorities in light of the nature of the new international order,and the extent of their contribution to achieving the economic empowerment of Algerian women, who is able to effectively involve them in achieving an economic development, and building a productive national economy.*

This paper has concluded that women's economic empowerment policies are imposed by international commitments, and not dictated by national development priorities. As a result, Algeria still occupies the lowest ranks among the global rankings of indicators of women's economic empowerment.

key words: *women's economic empowerment; international commitments development's national priorities; Algeria.*

* المؤلف المرسل.

1.مقدّمة:

لقد شاهد المجتمع الدولي خلال تسعينات القرن العشرين حراك دولي كان محوره تعزيز حقوق الإنسان وترسيخها من ضمنها حقوق النساء كجزء لا يتجزأ منها، ما أفرز جملة من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية الخاصة بحماية حقوقهن الإنسانية وتدويلها في الأجندة العالمية، شكلت في مجملها أرضية صلبة لبروز جملة من المفاهيم الجديدة المتعلقة بالمرأة متداولة بكثرة في المحافل الدولية، وفي مقدمتها: "**مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة**" كأحد أهم الأهداف الإستراتيجية التي جاءت بها ما يسمى ب"مقاربة النوع الاجتماعي"، والذي أضحى بمثابة مفهوم محوري تدول حوله مختلف الخطابات السياسية التنموية للعديد من المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، وكذا النخب السياسية في جل دول العالم من بينها الجزائر، نظرا لكونه أصبح بديلا اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة للعام 2030، و مقياسا لتقدم أو تخلف الدول.

وضمن هذا المنظور الدولي والوطني، تعمل الجزائر على تجاوز المعوقات والعراقيل التي تحول دون تمكين المرأة اقتصاديا، خلال الألفية الثالثة، لتفعيل دورها في مسار تحقيق التنمية الاقتصادية التي من شانها بناء الاقتصاد الوطني المنتج خارج نطاق المحروقات؛ حيث تبنت العديد من السياسات العامة لتمكين المرأة إقتصاديا، ما أدى إلى إقحامها في عالم الاقتصاد والمقاولة وريادة الأعمال الخاصة.

وعليه تم طرح **الإشكالية التالية: هل تبني الجزائر لسياسات التمكين الاقتصادي للمرأة مع مطلع الألفية الثالثة، ضرورة أملتها الأولويات الوطنية للتنمية أم فرضتها الالتزامات الدولية؟**.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة **الفرضية التالية**:

1- **كلما اتسعت دائرة الالتزامات الدولية، تعززت مكانة التمكين الاقتصادي للمرأة ضمن السياسات العامة بالجزائر.**

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى:

- معرفة الدوافع الحقيقة التي دفعت وعمقت من الحاجة لسياسات التمكين الاقتصادي للمرأة بالجزائر في ظل طبيعة النظام الدولي الجديد.
- تسليط الضوء على واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر في ظل الالتزامات الدولية.
- إبراز دور الالتزامات الدولية في تكثيف الجزائر لجهودها الوطنية الرامية إلى ترقية الحقوق الاقتصادية للمرأة لبلوغ رهان التمكين الاقتصادي.
- تبيان مدى تمكين المرأة اقتصاديا الذي من شأنه إشراكها في مسار بناء الاقتصاد الوطني المنتج من عدمه، بحكم إقحامها في عالم الاقتصاد والمقاولة وريادة الأعمال الخاصة.

ومن هنا ترى الباحثة أن هذا الموضوع يستحق الدراسة، لأن معظم الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها تطرقت إما للتمكين الاقتصادي للمرأة فقط، أو التمكين الاقتصادي والاجتماعي، أو التمكين

الإقتصادي للمرأة والمقاولة النسوية، دون ربط متغير التمكين الإقتصادي للمرأة بمتغير الالتزامات الدولية، كمتغير لابد من إدراجه لفهم واقع التمكين الإقتصادي للمرأة بالجزائر.

وفيما يخص **منهجية البحث**، فقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي، لكونه يلاءم طبيعة الموضوع المدروس من خلال وصف وتحليل مكوناته وأجزائه. وقد جاءت هذه الورقة البحثية وفق محورين، الأول يتعلق بمفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة وأهميته، والمحور الثاني يرتبط بواقع التمكين الاقتصادي للمرأة في ظل الالتزامات الدولية.

2. مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة وأهميته

يتطرق هذا المحور لمفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة، خاصة أنّ هذا المصطلح يتداخل مع العديد من المفاهيم، لتحديده بشكل يسمح بإدراك مؤشرات قياسه وتعريفه إجرائيا، كما يتم إبراز أهميته لتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة للنهوض بالاقتصاد في المجتمعات الحديثة .

1.2 تعريف التمكين الإقتصادي للمرأة

يقتضي الاقتراب من مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة، الوقوف عند مصطلح التمكين وتمكين المرأة لتوضيح معانيها ودلالتها بحكم ترابط وتشابك المصطلحات بعضها البعض، ثمّ التطرق إلى أهم التعاريف ذات العلاقة بالموضوع، للوصول في الأخير إلى تعرفه إجرائيا وتحديد أهم مؤشرات قياسه.

يعتبر مصطلح التمكين الترجمة العربية للمصطلح الإنجليزي (Empowerment) الذي ينحدر من أصل لاتيني (Potére) يعني : «أن تكون قادرا على أو القدرة على الاختيار(Assogba, 2009) » ، والتي اعتمدتها المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، وأمام صعوبة ترجمة هذا المصطلح الإنجليزي إلى جميع اللغات من بينها اللّغة العربية، أثار المصطلح جدالا كبيرا في الوسط اللّغوي بين مختلف الكتاب باللّغة العربية والمهتمين بقضايا التنمية، فهناك من اجتهد وترجمها إلى (تمكين) وآخرون إلى (تقوية) و(إستقواء)، بدليل أن مفهوم (Empowerment) يشتق لغة من الفعل (empower) الذي يعني وفقا لقاموس أكسفورد: «إعطاء القوة أو السلطة لشخص ما للقيام بشيء ما » (Bull, 2008) ، في حين هناك من يقر بعدم وجود مصطلح مرادف يجمع كل الدلالات اللغوية للمصطلح الإنجليزي في اللّغة العربية .

فقد احتل مصطلح تمكين الفئات المستضعفة والمهمشة بصفة عامة في المجتمعات الإنسانية الحديثة(الأقليات الإثنية، والدينية، والفقراء...)، والمرأة على وجه التحديد في كل مجالات الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والقانونية، والسياسية مكانة متميزة في الأجندة العالمية خلال تسعينات القرن العشرين، عقب الحراك الدولي الذي أفرز مجموعة من المؤتمرات والاتفاقيات والإعلانات الخاصة بتمكين المرأة، في مقدمتها: "إعلان ومنهاج عمل بيجين لسنة 1995 "، حيث جاءت **المادة الثالثة عشر من إعلان ومنها ج عمله** تنص على ما يلي:«إن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في

جميع جوانب حياة المجتمع، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار، وبلوغ مواقع السلطة، أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم» (إعلان ومنهاج عمل بيجين، 15 سبتمبر 1995، صفحة 03).

ويقصد بالتمكين(**Empowerment**) وفقا لأدبيات **البنك الدولي**: «توسيع قدرات وإمكانيات الأفراد في المشاركة والتأثير والتحكم والتعامل مع المؤسسات التي تتحكم في حياتهم، إضافة إلى إمكانية محاسبة هذه المؤسسات» (منظمة الأمم المتحدة، البنك الدولي، 2003)

وعرفت **الأمم المتحدة** تمكين المرأة **(Women's Empowerment)**على أنّه: «يتكون من خمس مكونات، وهي: شعور النساء بتحقيق ذاتيتهن واحترامها، الحق في اتخاذ القرارات، الحق في الحصول على الفرص والموارد، الحق في السيطرة على حياتهن داخل وخارج المنزل، القدرة على التأثير في التغيير الاجتماعي لخلق نظاما اجتماعيا واقتصاديا عادلا على الساحتين الوطنية والدولية على حد سواء»(Kabeer, 2012)

وأما فيما يخص **التمكين الاقتصادي للمرأة (Women's Economic Empowerment)** ، فقد عرفه **البنك الدولي** على أنّه: « التمكين الاقتصادي هو جعل الأسواق تعمل لصالح المرأة (**Policy Level**)، وتقويتها للمنافسة في الأسواق(**Agency Level**)»(World Bank, 2006, p. 4)

كما عرفه **برنامج الأمم المتحدة للتنمية**: «التمكين الاقتصادي للمرأة يمكن تحقيقه باستهداف المبادرات الهادفة إلى تطوير الفرص الاقتصادية للمرأة، وتعزيز وضعها القانوني والحقوقي، وضمان صوتها وإدماجها ومشاركتها في صنع القرار الاقتصادي» (World Bank, 2006, p. 9)

وبغية استخدام التمكين الاقتصادي للمرأة كأداة في التدخلات الإنمائية، هناك إجماع دولي على ضرورة ترجمته إلى مؤشرات رئيسية متسلسلة ملموسة قابلة للقياس (Abril, 2009)؛ حيث يوجد بعض المواثيق الدولية التي حددت خطوات يجب أن يقوم بها المجتمع من أجل تحقيق تمكين المرأة اقتصاديا، واعتُبرت تلك الخطوات وسيلة لمراقبة ومتابعة الدول الأعضاء الموقعين على اتفاقيات خاصة بالمرأة، والتي تضمنت التمكين كأحد أهدافها، ومن ثم ما يمكن قياسه ليس التمكين في حد ذاته، ولكن مؤشرات (درجة التمكين) التي وصلت إليها المرأة في أي مجتمع (آماني، ع.22 أكتوبر2006).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه احتل موضوع مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة حيزا كبيرا في وثيقة إعلان ومنهاج عمل بيجين لسنة 1995، التي نصت على جملة من الخطوات الأساسية الضرورية لتمكين المرأة اقتصاديا، كما هو موضح في الأتي:

1. تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية، واستقلالها الاقتصادي، بما في ذلك، حصولها على فرص العمالة وظروف الاستخدام الملائمة والسيطرة على الموارد.
2. تسهيل وصول المرأة على قدم المساواة إلى الموارد والعمالة والأسواق والتجارة.
3. توفير الخدمات التجارية والتدريب، وسبل الوصول إلى الأسواق والمعلومات والتكنولوجيا وبخاصة للمرأة المنخفضة الدخل.
4. تعزيز القدرة الاقتصادية والشبكات التجارية للمرأة.

5. القضاء على التفرقة الوظيفية وجميع أشكال التمييز في العمل.
6. تعزيز المواءمة بين مسؤوليات العمل والأسرة للنساء والرجال (إعلان ومنهاج عمل بيجين، 15 سبتمبر 1995، الصفحات 84-96).

من خلال المدخل العام يمكن تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة إجرائيا كما يلي: "عملية تتضمن عنصر القوة والتغيير، تتحول من خلالها المرأة إلى فاعلا إقتصاديا عن طريق إكتسابها القدرة على التصرف في الموارد والأصول الإقتصادية والنتائج والإنجازات، والتحكم فيها للتأثير في القرارات الاقتصادية والمشاركة في مسار التنمية الاقتصادية، ولا يمكن تحقيق ذلك، إلا من خلال تعزيز حقوقها ووضعها القانوني، وتوسيع فرص تعليمها وتكوينها مهنيا، كمدخل لتوسيع الفرص الإقتصادية للمرأة، و ضمان سماع صوتها في الميدان الإقتصادي، وإدماجها ومشاركتها في إتخاذ القرارات الإقتصادية، ما أدى إلى تعدد مؤشرات قياسه على أرض الواقع، والتي يمكن تلخيصها في ثلاثة مؤشرات أساسية: بناء القدرات الذاتية للمرأة، وتوسيع المشاركة والفرص الاقتصادية للمرأة، وتوسيع فرص نفاذ المرأة إلى عالم المقاولة وريادة الأعمال الخاصة.

2.2أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة

يرى أنصار التمكين الاقتصادي للمرأة أنّ تبنيه له فوائد ومكاسب تنموية عديدة سريعة وفعالة، تتلخص في الحد من "تأنيث الفقر " و"تأنيث البطالة"، والاستثمار في المرأة باعتبارها نصف طاقة المجتمعات الحديثة، المعطلة وغير المستغلة، لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة؛ حيث ترتكز أهميته على جملة من الاعتبارات التنموية والقانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية –الثقافية والنفسية-الذاتية في نفس الوقت، لأنه أضحى أحد أهم الركائز الرئيسية للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والمستدامة وفقا للأجندة التنموية الدولية، وتبعا لذلك، شكلت العلاقة بين التمكين والتنمية محور اهتمام العديد من الدراسات والأبحاث الحديثة، التي أجمعت على قدرة التمكين الاقتصادي للمرأة والمساواة بين الجنسين المساهمة في زيادة النمو الاقتصادي (منظمة العمل الدولية، 11-14 أكتوبر 2011) وتحقيق التنمية الاقتصادية.

حيث تؤكد العديد من الدراسات على أنّ نفاذ المرأة إلى التعليم والتكوين المهني وسوق العمل وتمكينها اقتصاديا لهما تأثير إيجابي كبير على مستوى النمو الاقتصادي (عبد المنعم و قعلول، 2018، صفحة 6)، حيث يعتبر التمكين مؤشر يمكن قياسه ميدانيا للكشف عن مدى فعالية الإستراتيجيات القائمة على أساس النوع الاجتماعي، ويزيد الاهتمام في الاستثمار في المرأة، خاصة، في ظل الأزمات المالية والاقتصادية، لأن التمكين الاقتصادي للمرأة والمرأة بوصفها عوامل للتغيير والمساواة هي عناصر الحل لهذه الأزمات، كما أنّ المرأة في ظل هذه الأوضاع تحاول دائما إيجاد طرقا جديدة لتكملة دخل الأسرة، بالرغم مما تتميز به هذه الفترة من انخفاض وضع وهامش الأنشطة وكثافة العمالة (the United Nations Industrial development Organisation, 1-2 february2010)

وفي هذا السياق، تُبين الدراسات أن تمكين المرأة ومساواتها بالرجل، يعتبر عنصرا مهما لزيادة مستويات الناتج والإنتاجية، وعاملا مساعدا على خفض التفاوت في توزيع الدخل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (عبد المنعم و قعلول، 2018، صفحة 6). فعلى المستوى العالمي، تقدر دراسة أجراها معهد "**ماكينزي العالمي**" (McKinsey Global Institute) أنه في حال قيام جميع البلدان بمضاهاة مستوى التقدم الذي حققته البلدان الأكثر تقدما في مجال المساواة بين الجنسين في مناطقها، فإن إجمالي الناتج المحلي العالمي السنوي يمكن أن يرتفع بما يصل إلى 12 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2025(Gonzalez, 2016) ، ويمتد هذا الأثر إلى كل من البلدان المتقدمة، والنامية على حد سواء، ويُنظر إلى التمكين الاقتصادي للمرأة كعامل أساسي مساعد على تمكين البلدان المتقدمة من التخفيف من تأثير شيخوخة السكان على سوق العمل، كما أنه يعتبر أهم عامل على الإطلاق لخفض الفقر في الدول النامية (عبد المنعم و قعلول، 2018، صفحة 6).

وهو ما أكدت عليه **منظمة الأمم المتحدة**: « تمثل النساء نصف سكان العالم، وبالتالي، نصف إمكانياته، إن المساواة بين الجنسين إلى جانب كونها حق أساسي من حقوق الإنسان، أمر ضروري لتحقيق السلام في المجتمعات، إطلاق إمكانيات المجتمع الكاملة، وعلاوة على ذلك، فقد ثبت أن تمكين المرأة يحفز الإنتاجية والنمو الاقتصادي » (الأمم المتحدة، 2019)، و**تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002** : « يعتبر تمكين المرأة جانب حاسم من جوانب حرية الإنسان، وتعتبر التنمية التي لا تشارك فيها المرأة تنمية معرضة للخطر، حيث يشكل عدم المساواة بين الجنسين أكثر مظاهر الإجحاف تفشيا في أي مجتمع، لأنها تؤثر عمليا على نصف عدد السكان» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002).

وأكثر من ذلك، فقد ذهب المفكر الاقتصادي "**أمارتيا سن**" (Amartya Sen) " إلى الربط بين حرية المرأة وتمكينها الاقتصادي، حين، اعتبر أنّ: «التنمية حرية" وأنّ مشاهدة "نسوة أحرار" نتيجة حتمية لتمكين اقتصادي حقيقي للنساء، سينتهي بالضرورة إلى حدوث تطور مجتمعي إيجابي» (بن الشيخ و سويقات، 2012).

3. التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية في ظل الالتزامات الدولية

1.3 مضمون الالتزامات الدولية الخاصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة

أبدت العديد من المنظمات الدولية في مقدمتها: "**الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة**" اهتماما خاصا بملف التمكين الاقتصادي للمرأة مع مطلع الألفية الثالثة، وكثّفت جهودها الدولية والإقليمية لحماية وترقية الحقوق الإنسانية للمرأة وتمكينها في مجالات الحياة كافة، وبصفة خاصة المجال الاقتصادي، ما أفرز جملة من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية التي ركزت على ضرورة تمتع النساء تمتعا كاملا ومتكافئا بجميع حقوق الإنسان، من بينها الحقوق الاقتصادية لتمكينها اقتصاديا، التي أرست مجموعة من الضمانات والالتزامات الدولية لحماية الحقوق الإنسانية للمرأة وتمكينها، وتحقيق المساواة بين الجنسين في التمتع بمجمل الحريات، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية والسياسية. وتبعا

لذلك، تتحمل الدول عموما والجزائر خصوصا بموجب القانون الدولي جملة من الواجبات والالتزامات الدولية المتعلقة بحماية الحقوق الإنسانية للمرأة وتمكينها من مجمل تلك الحقوق، بمجرد مشاركتها في المؤتمرات والفعاليات الدولية، ومصادقتها على المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان بصفة عامة، وحقوق المرأة بصفة خاصة.

وفيما يلي إشارة بإيجاز إلى أهم الاتفاقيات والإعلانات الدولية ذات العلاقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة التي وافقت وصادقت عليها الجزائر، والتي أرست مجموعة من الالتزامات الدولية الهادفة إلى بلوغ رهان التمكين الاقتصادي للمرأة.

- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة(1979):** اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1979، وتعرف هذه الاتفاقية التي كثيرا ما توصف "بالشرعة الدولية لحقوق المرأة"، في موادها الثلاثين، ما يشكل تمييزا ضد المرأة، وتضع برنامج عمل وطني لإنهاء هذا التمييز (الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية لغربي أسيا، 2018) ، وقد صادقت الدولة الجزائرية على هذه الاتفاقية بموجب مرسوم رئاسي رقم 51/96 مؤرخ في 22 جانفي 1996، مع تحفظات تتعلق أساسا بالمواد 2/9، 4/15، 16، 1/29 (بن جاب الله، 2004)، مؤكدة التزامها لتحقيق حقوق المرأة رغم تحفظها على بعض المواد، حيث قامت بالتكفل في الآجال الملائمة بالملاحظات والتوصيات ذات الصلة، كما قامت بتقديم تقريرها الدوري الثالث والرابع حول تنفيذ الاتفاقية في فيفري 2012 (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، 2015).
- **إعلان ومنهاج عمل بيجين (1995):** أعتمد إعلان ومنهاج عمل بيجين في عام 1995خلال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ويشكل منهاج عمل بيجين إطارا عالميا لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، حيث تعهد المجتمع الدولي في إعلان بيجين بالعمل للنهوض بالمرأة وتمكينها، ويدعوا منهاج العمل الحكومات المشاركة من بينها الجزائر، والمجتمع الدولي، والمجتمع المدني، بما في ذلك، المنظمات الحكومية، والقطاع الخاص إلى اتخاذ إجراءات إستراتيجية في مجالات الاهتمام الحاسمة الإثني عشر التالية: الفقر، والتعليم والتدريب، والصحة، والعنف ضد المرأة، والنزاع المسلح، والإقتصاد، والسلطة وصنع القرار، والآليات المؤسسية، وحقوق الإنسان، ووسائل الإعلام، والبيئة، وقضايا الطفلة، وهو ما جعله بمثابة بيان والتزام سياسي للحكومات (الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية لغربي أسيا، 2020)، من بينها الجزائر، للعمل على حماية حقوق الإنسان للمرأة وتمكينها، وضمان دمج قضايا الجنسين في السياسات والبرامج الوطنية والإقليمية والدولية.

فقد شاركت الجزائر في المؤتمر الرابع للمرأة في بيجين سنة 1995، والتزمت سياسيا على تبني جدول لتمكين المرأة سياسيا، واجتماعيا، واقتصاديا، فشرعت في إدخال تعديلات وإصلاحات قانونية تنفيذا لالتزاماتها الدولية، من شأنها تجسيد مبدأ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سياسيا، واجتماعيا،

واقتصاديا، وتبعا لذلك، أضحت الجزائر تستعرض كغيرها من الدول التقدم المحرز في تنفيذ التزاماتها الدولية المتعلقة بالإعلان ومنهاج العمل كل خمسة سنوات، من خلال التقارير الدورية التي تقدمها.

- **إعلان الأهداف الإنمائية للألفية (2015/2000):** اجتمع قادة العالم في الأمم المتحدة، مع بداية الألفية، لوضع رؤية عامة لمكافحة الفقر بأبعاده الكثيرة، وقد ترجمت هذه الرؤية إلى ثمانية أهداف إنمائية للألفية، شكلت خطة عمل رئيسية لجميع دول العالم من بينها الجزائر، وجميع المنظمات العاملة في محال العمل التنموي، وبقيت إطارا إنمائيا شاملا للعالم بأسره خلال السنوات الخمسة عشر الماضية، وجاء الهدف 3 ينص: على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الأمم المتحدة ، 2015). وتبعا لذلك، التزمت الجزائر بتحقيق الأهداف الدولية للتنمية خلال الفترة 2000 و2015، وقدمت في هذا الصدد مجموعة من التقارير الدورية لاستعراض التقدم المحرز في هذا المجال.
- **أهداف التنمية المستدامة ال17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030**

اعتمدها قادة العالم في سبتمبر 2015، ودخلت رسميا حيز التنفيذ في جانفي 2016، وشكلت أهداف التنمية المستدامة خطة عالمية لتحويل العالم بشعار"17 هدفا لتحويل عالمنا"، التي ستعمل عليها جل دول العالم من بينها الجزائر خلال السنوات الخمسة عشر المقبلة – واضعة نصب أعينها هذه الأهداف الجديدة التي تنطبق عالميا على الجميع- على حشد الجهود الدولية جل الأهداف من بينها الهدف الخامس المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، مع كفالة مشاركة الجميع في تلك الجهود (الإسكوا, الأمم المتحدة، 2018)

ويتضح مما سبق، أنّ الجزائر صادقت وانضمت لمختلف المواثيق والاتفاقيات الدولية والإعلانات وبرامج عمل المؤتمرات الدولية المتعلقة بتمكين المرأة من مجمل حقوقها الإنسانية بصفة عامة، والحقوق الاقتصادية بصفة خاصة، كما دعمت موقفها هذا من حقوق المرأة بتبني مختلف البرامج والأهداف الدولية المتعلقة بالموضوع.

وكرست الالتزامات الدولية في المادة 150 من الدستور الحالي الأولوية على القانون، والتي تنص: « المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور تسمو على القانون» (دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2016). وتبعا لذلك، فإنها تتحمل بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات وواجبات قانونية دولية متعلقة بترقية الحقوق الاقتصادية للمرأة الجزائرية تحقيقا لتمكينها اقتصاديا.

2.3 و اقع التمكين الاقتصادي للمرأة بالجز ائر

يتناول هذا المحور عرضا موجزا حول واقع سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، بالاعتماد على المؤشرات الدولية والوطنية ذات العلاقة بالموضوع، وتحليل طبيعة البيئة الداخلية الحاضنة للتمكين الاقتصادي للمرأة، للوصول إلى قياس درجة التمكين الاقتصادي التي وصلت إليها المرأة في المجتمع الجزائري في ظل هذه السياسات، بوصفها سياسات للتكيف مع قيود الالتزامات الدولية والأولويات الوطنية للتنمية.

2.3 .1 البيئة القانونية والاجتماعية-الثقافية والاقتصادية والسياسية الحاضنة للتمكين الإقتصادي للمرأة

لا يمكن دراسة واقع التمكين الاقتصادي للمرأة بالجزائر دون التطرق إلى البيئة الاجتماعية - الثقافية والقانونية والاقتصادية والسياسة الحاضنة له، حيث تتأثر به وتتفاعل معه باستمرار، ما ينعكس على مدى فعالية ونجاح مشاريع الإصلاح السياسي المرتبطة بالتمكين الاقتصادي للمرأة .

1.1.2.3 البيئة القانونية الوطنية

فقد نصت جميع الدساتير الجزائرية الأربعة التي تم إصدارها بعد الاستقلال خلال السنوات التالية على التوالي: 1963، 1976، 1989، وأخرها 1996 المعدل والمتمم في2008، و2016، على مبدأ تساوي المرأة والرجل في الحياة الاقتصادية، فجاءت بعض مواد الدستور الحالي، تنص على ذلك، وهي:

المادة (32): «كل المواطنين سواسية أمام الدستور، ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس، أو الرأي أو أي شرط أو ظرف أخر شخصي أو اجتماعي» (دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2016).

المادة (34): «تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية» (دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2016).

وتعززت الحقوق الاقتصادية للمرأة الجزائرية بإدراج مادة جديدة في الدستور طبقا للتعديل الدستوري لسنة 2016، تؤكد على التزام الجزائر بالعمل على ترقية الحقوق الاقتصادية للمرأة من خلال العمل على بلوغ المناصفة بينها وبين الرجل في الحياة الاقتصادية، تتمثل في المادة (36) التي تنص على : « تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل. تشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية، وعلى مستوى المؤسسات» (دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2016).

وتبعا لذلك، قامت الجزائر بتبني العديد من الإصلاحات التشريعية لتوسيع فرص تعليم المرأة المغاربية وتكوينها مهنيا لبناء قدراتها الذاتية كمدخل لتوسيع مشاركتها وفرصها الاقتصادية، و في مقدمتها : "القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008" (القانون التوجيهي للتربية الوطنية، 2008)، و"القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين" لسنة 2008 (القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين، 2008)، كما أقرت مجموعة من الإصلاحات لتوسيع فرص المشاركة والفرص الاقتصادية للمرأة وولوجها عالم المقاولة وريادة الأعمال الخاصة، حيث قامت بتعديل قانون العقوبات في سنة 2015 لإقرار حماية قانونية للمرأة، وذلك باستحداث مواد جديدة تجرم كل أشكال العنف سواء كان في الأماكن العمومية أو في مكان العمل (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، 2017، صفحة 3)؛ حيث تم إدراج المادة341 مكرر لتشديد العقوبة مع توسيع نطاق التحرش الجنسي باعتباره شكل من أشكال العنف ضد المرأة. (قانون العقوبات، 2015)، وصادقت على وثيقة

"ميثاق المرأة العاملة" بتاريخ 27 فيفري 2014، لترقية دور المرأة الجزائرية في عالم الشغل وتحريرها اقتصاديا (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، 2017، صفحة 7).

كما استحدثت الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة، مؤسسات حكومية رسمية أوكلت لها مهام وضع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة لتمكين المرأة اقتصاديا، وفي مقدمتها: "الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة" بموجب مرسوم رئاسي سنة 2002 (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، 2009)، التي تحولت فيما بعد إلى "وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة"، وتستند الهيئة الوزارية في إتمام مهمتها إلى آليات مؤسساتية للتنسيق وتتبع تنفيذ سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة، وفي مقدمتها: الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر(ANGEM) كآلية للتمويل المادي توفر الظروف الملائمة لتيسير ولوج النساء للتمويل لتمكينهن اقتصاديا من خلال ترتيب القرض المصغر.

2.1.2.3 البيئة الاجتماعية -الثقافية

يلعب الإطار الثقافي للمجتمعات أو ما يطلق عليه أحيانا العقل الجمعي، باعتباره محصلة لتزاوج الموروث المنقول شفاهة عبر الأمثال والأساطير وقصص الماضي والمكتسب نتيجة جهود مؤسسات التنشئة، وروافد الثقافة والخبرات المعاصرة المشتركة للعلاقة بين المرأة والرجل (معتز بالله، 2010)، دورا كبيرا في الحد من ممارسة المرأة للنشاط الاقتصادي، فلا طالما ساهمت البني الثقافية والاجتماعية في إرساء دعائم الثقافة الأبوية في مجتمعنا الجزائري منذ عقود من الزمن، فرغم تفتح الذهنيات نسبيا خلال العقود الأخيرة، الذي أدى إلى تسجيل تحسن طفيف في الاعتراف بالحقوق الإنسانية للمرأة وتجسيد حضورها في مجالات الحياة كافة، والمجال الاقتصادي، خاصة، إلا أن هذه الثقافة تبقى أرضية خصبة لتكريس، وترسيخ البني الاجتماعية التقليدية كمرجعية أساسية للثقافة السائدة حاليا في مجتمعنا الحديث المتشبع بالموروثات التمييزية بين الجنسين في كل جوانب الحياة، من بينها، الحياة الاقتصادية، ما أدى إلى الحد من ولوج المرأة إلى عالم الاقتصاد والمقاولة وريادة الأعمال الخاصة، وعدم تمكينها من ممارسة مجمل حقوقها الاقتصادية.

3.1.2.3 البيئة الاقتصادية

يلعب نظام اقتصاد السوق الحر المنتج والمتنوع دورا أساسيا في تمكين المرأة اقتصاديا من خلال توفير الفرص الاقتصادية، وتسهيل وصولها إلى الموارد الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية، ولكن للأسف، هذا ما لا يتميز به الاقتصاد الجزائري الذي اقترنت به تسمية الاقتصاد ألريعي، الذي يسعى دائما إلى إقرار سلسلة من سياسات التشغيل الاجتماعي في ظل برامج الدعم المقاولاتي التي استحدثتها الدولة الجزائرية مع مطلع الألفية الثالثة، بهدف شراء السلم الاجتماعي، وكسب الجبهة الاجتماعية على حساب خزينة الدولة والاقتصاد الوطني.

ونتج عن ذلك، خلق العديد من المؤسسات الصغيرة النسوية الخاصة، التي أضحت تتصارع مع البيئة الاقتصادية الريعية من أجل البقاء، وفرض وجودها في السوق الوطنية دون الحديث عن الأسواق العالمية، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية التي تعصف بالبلاد من حين إلى أخر كالتي تتخبط فيها البلاد في الوقت الراهن التي تتزامن مع الأزمة الصحية الناتجة عن تفشي وباء كوفيد19.

4.1.2.3 البيئة السياسية

تشكل البنى السياسية أي مختلف مؤسسات الحكم، أهم العوامل التي تحول دون تمكين المرأة اقتصاديا بالجزائر، فبالرغم من أنّها حققت تقدما في السنوات الأخيرة من حيث الاعتراف القانوني بحق تمتعها بمجمل حقوقها الاقتصادية دون تمييز بينها وبين الرجل، إلاّ أن واقع الممارسة الاقتصادية يؤشر إلى تهميش المرأة اقتصاديا، ويمكن تفسير ذلك بطبيعة النظم السياسية الحاكمة التي تكشف عن عدم وجود إرادة سياسية حقيقية لتمكين المرأة الجزائرية اقتصاديا.

2.2.3 مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر

يتطرق هذا المحور إلى المؤشرات الأساسية للتمكين الاقتصادي للمرأة، بهدف قياس درجة التمكين الاقتصادي للمرأة في المجتمع الجزائري، كما هو موضح في النقاط الآتية:

1.2.2.3 مؤشرات بناء القدرات الذاتية للمرأة

سنقوم بقياس مؤشر بناء القدرات الذاتية للمرأة في المجتمع الجزائري، الذي يعتبر المؤشر الأول لقياس التمكين الاقتصادي للمرأة، والذي يتوقف عليه تحقيق المؤشرات الأخرى، من خلال قياس درجة التحصيل العلمي للمرأة الجزائرية، التي تقاس على المستوى العالمي من خلال مؤشر يعرف باسم "الفجوة بين الجنسين في التحصيل العلمي"، وتقاس هذه الفجوة بالاعتماد على معايير، حددها المنتدى الاقتصادي العالمي، تتلخص في الفرق بين متوسط محو الأمية لدى الإناث مقارنة بالذكور، الفرق بين متوسط التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية مقارنة بالذكور، والفرق بين متوسط الالتحاق بالمدارس الثانوية والجامعات، كما يوضحه الجدول أدناه:

جدول رقم 01: يوضح الفجوة بين الجنسين في التحصيل العلمي بالجزائر خلال سنة 2021

السنوات		2021
الفجوة الجزئية للتحصيل العلمي (Education attainment)	**الفجوة**	**0.966**
	الرتبة	**156/111**
معدل محو الأمية(Literacy rate)	**الفجوة**	**0.862**
	الرتبة	**156/123**
	الفجوة	**0.983**

الالتحاق بالمدارس الابتدائية(Enrolment in primary education)	**الرتبة**	**156/121**
الالتحاق بالمدارس الثانوية Enrolment in secondary) (education	**الفجوة**	**0.998**
	الرتبة	**156/106**
الالتحاق بالجامعات(Enrolment in tertiary education)	**الفجوة**	**1.000**
	الرتبة	**156/1**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في سنة 2021 (The world economic forum, 2021, p. 95).

تفيد قراءة الإحصائيات المسرودة في خلال الجدول أعلاه، أن الجزائر تقترب حاليا من ردم الفجوة بين الجنسين، وتحقيق المساواة بينهما في النفاذ إلى التعليم، حيث قدرت الفجوة الجزئية للتحصيل العلمي ب(0.966) وفقا لأخر الإحصائيات المتوفرة لسنة 2021، فهي بذلك تقترب من العدد واحد ، ما أهّلها لاحتلال مراتب الصدارة في التصنيف الدولي الذي شمل156 دولة، من خلال تصنيفها في 111 عالميا، وهو ما يعبر عن تقدم كبير في بناء القدرات الذاتية للمرأة بالجزائر التي تأهلها لتمكينها اقتصاديا، مع العلم أنه كلمّا اقتربت قيمة الفجوة من العدد (1.00)، فهذا يعني تقلص الفجوة بين الجنسين والاتجاه الإيجابي في مسار تحقيق المساواة بينهما، وكلما اقتربت القيمة من (0.00) ازداد اتساع الفجوة بين الجنسين وعدم المساواة بينهما.

ومنه، نستنتج أن الجزائر تقترب من تحقيق المؤشر الأول للتمكين الاقتصادي للمرأة المتمثل في بناء القدرات الذاتية للمرأة الذي يعتبر مدخلا أساسيا لتحقيق المؤشرات الأخرى.

2.2.2.3 مؤشرات المشاركة الاقتصادية والفرص المتاحة للمرأة

سنقوم بقياس مؤشر المشاركة الاقتصادية والفرص المتاحة للمرأة في المجتمع الجزائري، الذي يعتبر المؤشر الاقتصادي الأول لقياس التمكين الاقتصادي للمرأة، ويقيس هذا المؤشر عدم المساواة بين الإناث والذكور في فرص المشاركة والفرص الاقتصادية على المستوى العالمي، من خلال مؤشر يعرف باسم "الفجوة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية والفرص المتاحة"، وتقاس هذه الفجوة بالاعتماد على معايير ، حددها المنتدى الاقتصادي العالمي، تتلخص في الفرق بين متوسط مشاركة الذكور والإناث في قوى العمل، والأجر والدخل، وتقلد مناصب صنع القرار ، والوظائف التقنية والمتخصصة ، كما يوضحه الجدول أدناه:

جدول رقم 02: يوضح الفجوة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية والفرص المتاحة بالجزائر خلال سنة 2021

السنوات		2021
الفجوة الجزئية للمشاركة الإقتصادية والفرص المتاحة (Economic participation and opportunity)	الفجوة	0.456
	الرتبة	156/142
المشاركة في قوى العمل (Labour force participation)	الفجوة	0.254
	الرتبة	156/151
المساواة في الأجر للعمل المماثل (Wage equality for similar work 1-7 (best))	الفجوة	0.815
	الرتبة	156/4
الدخل المتوقع المقدر 1.000 دولار أمريكي (Estimated earned income, int'l$1.000)	الفجوة	0.190
	الرتبة	156/149
تقلد مناصب صنع القرار (المشرعون، كبار المسؤولين والمدراء) (Legislators, senior officials and managers)	الفجوة	0.091
	الرتبة	156/147
الوظائف التقنية والمتخصصة (Professional and technical workers)	الفجوة	0.804
	الرتبة	156/98

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في سنة 2021 (The world economic forum, 2021, p. 95).

فكما تظهره الإحصائيات المسرودة في الجدول أعلاه، أنّ الجزائر بعيدة حاليا عن ردم الفجوة بين الجنسين، وتحقيق المساواة بين الجنسين في المشاركة والفرص الاقتصادية؛ حيث قدرت الفجوة الجزئية للمشاركة والفرص الاقتصادية ب (0.456) وفقا لأخر الإحصائيات المتوفرة لسنة 2021، فهي بذلك، بعيدة جدا عن العدد واحد، ما أدى إلى تصنيفها في المرتبة 142عالميا من بين 156 دولة شملها التصنيف.

ومنه، نستخلص أن الفجوة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية والفرص المتاحة لا تزال عميقة بالجزائر ، وخاصة في مؤشر المشاركة في قوى العمل والدخل المتوقع، اللذين قدرا على التوالي: ب(0.254) و(0.190)، وهو ما يعبر عن ضعف في التمكين الاقتصادي للمرأة.

3.2.2.3 مؤشرات المقاولة وريادة الأعمال النسوية الخاصة

سنقوم بقياس مؤشر المقاولة وريادة الأعمال النسوية الخاصة، الذي يعتبر بمثابة المؤشر الاقتصادي الثاني لقياس التمكين الاقتصادي للمرأة، بالاعتماد على بعض المؤشرات الوطنية والدولية ذات العلاقة بالموضوع، كما توضحه الجداول الآتية:

جدول رقم 03: يمثل عدد رؤساء المؤسسات في الجزائر حسب الجنس إلى غاية سنة 2011.

جنس المستفيد	عدد رؤساء المؤسسات
نساء	798 026
رجال	90 768
المجموع	888 794

المصدر: (Office nationale des statistiques, 2012, p. 20)

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن عدد النساء المقاولات أي رؤساء المؤسسات وفقا للإحصاء الاقتصادي الشامل الأول لسنة 2011، بلغ 90768 امرأة مقاولة فقط أي ما نسبته 10,2 % مقابل 798026 رجل مقاول أي ما نسبته 89,9%، (Office nationale des statistiques, 2012, p. 20)، وهي نسبة ضئيلة جدا، ودون المستوى المطلوب مقارنة بالرجل.

وهو ما تؤكد عليه إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري لسنة 2019، التي سجلت حوالي (159.807) امرأة تاجرة ناشطة في الجزائر إلى غاية نهاية سنة 2019، منها (146.925) شخصا طبيعيا ناشطا ما يعادل (7.9 %)، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالرجل (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة، المركز الوطني للسجل التجاري، 2019). وهو ما يعبر عن ضعف في التمكين الاقتصادي للمرأة.

وهو ما يؤكد عليه أيضا "**مؤشر ريادة الأعمال النسوية العالمي لسنة 2015**"، كما يوضحه الجدول الأتي:

جدول رقم 04: الترتيب العالمي للجزائر في مؤشر ريادة الأعمال النسوية العالمي لسنة 2015

الدولة	قيمة مؤشر ريادة الأعمال النسوية العالمي	الرتبة العالمية
الجزائر	27.4	77/67

المصدر: (Terjesen & Lloyd, 2014)

يتضح من خلال الجدول أعلاه، احتلال الجزائر للمرتبة 67 عالميا بواقع (27.4) نقطة، حيث أفاد التقرير عن تراجع ملحوظ للجزائر في مختلف العناصر التي قام عليها مؤشر ريادة الأعمال النسوية العالمي (تطور فرص المقاولات الناشئة، الرأسمال البشري، المنافسة، سيرورة الابتكار...).

ومنه، نستنتج أن الجزائر بعيدة عن تحقيق مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة، وهو ما تؤكد عليه المؤشرات الوطنية والدولية ذات العلاقة بالموضوع، رغم الجهود التي بذلتها خلال العقود الأخيرة لتنفيذ التزاماتها الدولية ذات العلاقة بالموضوع؛حيث نجد عند التأمل في طبيعة النشاطات الاقتصادية النسوية التي تنحصر في مجالات ضيقة تتعلق بالصناعات الصغيرة والتقليدية والحرف (النسيج، وخياطة الملابس التقليدية)، والخدمات (تصفيف الشعر) عموما ، أنه قليلا جدا وحتى نادرا ما يُسمح للمرأة الاستثمار في القطاع الصناعي المنتج للثروة الحقيقية، وكأن النساء لا يصلحن، ولا يمتلكن القدرات والمهارات والكفاءات لقيادة مقاولات صناعية تحويلية، وتحمل مسؤولياتها وتنميتها، وضمان مكانتها في الأسواق الوطنية والدولية، وبالتالي فهذه النشاطات ما هي إلا امتداد طبيعي لوظائفها التقليدية التي تمارسها في المنزل منذ قرون من الزمن، فالنشاطات من هذا النوع لا ترقى في تفكيرها وفي رؤيتها إلى تمكين المرأة اقتصاديا، الذي من شأنه تجسيد مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبناء الاقتصاد الوطني المنتج خارج نطاق المحروقات.

الخاتمة: حاولت الدراسة الوقوف عند سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، كسياسة فرضتها ضرورة التكيف مع قيود الالتزامات الدولية والأولويات الوطنية للتنمية، ولقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر بعيدة عن تحقيق مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة، وهو ما تؤكد عليه المؤشرات الوطنية والدولية ذات العلاقة بالموضوع ، حيث لا تزال إشكالية ممارسة الحقوق الاقتصادية للمرأة بكل جدارة واستحقاق مطروحة للنقاش لم تحسم بعد، فحضورها اليوم في الحياة الاقتصادية يبقى دون فعالية تذكر بعيد كل البعد عن التمكين الاقتصادي، لأن فئة قليلة فقط من النساء تمكن من ولوج عالم المقاولة وريادة الأعمال الخاصة، وحتى هذه الفئة لم تتمكن بعد من فرض وجودها في الساحة الاقتصادية، وهو ما ينطبق أيضا على الرجل، خاصة في ظل واقع الإقتصاد الريعي، ويبقى واقع الممارسة الاقتصادية خير دليل على ذلك، حيث يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين الخطاب والممارسة.

ويمكن تفسير ذلك، بطبيعة البيئة الجزائرية الحاضنة للتمكين الاقتصادي للمرأة المفتقرة لشروط الديمقراطية الصحيحة، والمتشبعة بثقافة الدولة الريعية والذكورية، والتي تشير إلى غياب إرادة سياسية حقيقية لتمكين المرأة الجزائرية اقتصاديا، فالإرادة السياسية التي أظهرتها النخب السياسية خلال العقود الأخيرة، ما هي إلا مجرد استجابة لمطالب دولية متعلقة بتنفيذ الالتزامات الدولية، ولم تأتي كاستجابة لمطلب اجتماعي وكأولوية من الأولويات الوطنية للتنمية، والدليل على ذلك، فشل غالبية المشاريع والمبادرات النسوية في ظل تكالب الثقافة الذكورية مع ثقافة الدولة الريعية عن تحقيق الأرباح، وضمان مكانتها في السوق الوطنية دون الحديث عن الأسواق العالمية، هذا إضافة إلى إعلان إفلاس وغلق العديد منها، خاصة

في ظل الأزمة الاقتصادية والصحية الراهنة الناتجة عن تفشي وباء كوفيد 19، والتي كانت من المفروض فرصة لإعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية الوطنية بإعادة بعث المؤسسات الوطنية الخاصة والاستثمار في الشباب عموما والنساء خصوصا باعتبارها نصف طاقة المجتمع الجزائري المعطلة غير المستغلة لبناء اقتصاد وطني منتج خارج نطاق المحروقات، ما يتطلب إعادة النظر في سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة ومحاولة تكييفها مع الأولويات الاقتصادية الوطنية وخصوصيات المجتمع الجزائري لتحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بالاقتصادي الوطني، من خلال سعي الدولة الجزائرية إلى زيادة الاستثمار الوطني في الطاقة النسوية العاطلة غير المستغلة، وتشجيع المبادرات الفردية النسوية الخاصة في القطاعات الاقتصادية المنتجة كالصناعة والزراعة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1. سعاد بن جاب الله. (2004). المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في الحياة السياسية . تأليف *المشاركة السياسية للمرأة العربية- تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة- دراسة ميدانية في إحدى عشر بلدا عربيا*. تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان.
2. عبد الفتاح معتز بالله. (2010). "البيئة الثقافية لعلاقات النوع الاجتماعي". تأليف رويدا المعايطة، *النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي*. القاهرة: منظمة المرأة العربية.
3. هبة عبد المنعم، و سفيان قعلول. (2018). *محددات مشاركة المرأة في القوى العاملة في الدول العربية*. أبوظبي: صندوق النقد العربي.

- **المجالات العلمية**

- مسعود آماني. (ع.22 أكتوبر2006). التمكين . *مجلة مفاهيم* .

- **التقارير والوثائق الرسمية**

1. إعلان ومنهاج عمل بيجين. (15 سبتمبر 1995). إعلان ومنهاج عمل بيجين. *الجلسة 16 للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة*، (صفحة 03). بيجين.
2. الأمم المتحدة . (2015). *تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015*. نيويورك: الأمم المتحدة.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة. (2009). *التقرير الوطني بيجين+15*.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة، المركز الوطني للسجل التجاري. (2019). *السجل التجاري مؤشرات وإحصائيات، إحصائيات 2019*. الجزائر.

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. (2015). *التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بيجينغ +20*. الجزائر.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. (أكتوبر, 2017). بعض المعطيات الخاصة بإنجازات الجزائر في مجال تمكين المرأة.
7. القانون التوجيهي للتربية الوطنية. (فيفري, 2008). القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008. عدد خاص.
8. القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين. (2 مارس, 2008). قانون رقم 08-07 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير 2008، يتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين. المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 11.
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2002). *تقرير التنمية الإنسانية للعام 2002: خلق فرص للأجيال القادمة*. عمان: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق الإقليمي للدول العربية.
10. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2016). دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المؤرخ في 28 نوفمبر لسنة 1996، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438. الجريدة الرسمية عدد76 صادر 7 ديسمبر 1996، معدل ومتمم بالقانون رقم 02-03 مؤرخ 2002 والقانون رقم 9-97 مؤرخ في 15 نوفمبر 2008 والقانون رقم 16-01 مؤرخ في 6 مارس 2016.
11. قانون العقوبات. (30 ديسمبر , 2015). قانون العقوبات. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
12. منظمة الأمم المتحدة، البنك الدولي. (2003). *النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا– المرأة في المجال العام، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا*.
13. منظمة العمل الدولية. (11-14 أكتوبر 2011). مناقشة الجلسة الخاصة تمكين المرأة إجتماعيا واقتصاديا والمساواة بين الجنسين. *الإجتماع الإقليمي الإفريقي الثاني عشر*. جنوب إفريقيا.

- **الملتقيات العلمية**

- عصام بن الشيخ، و الأمين سويقات. (2012). ، دعم القدرة البرلمانية على المشاركة والمحاسبة عبر ألية "إدماج النوع الإجتماعي" –رهان "جندرة الميزانيات"، حالة المغرب والجزائر-. *ملتقى التطوير البرلماني*. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

- **مو اقع الأنترنت**

الإسكوا, الأمم المتحدة. (23 05, 2018). *الأمم المتحدة الإسكوا*. تاريخ الاسترداد 25 02, 2022، من تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة 2030: https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/session_1_agenda2030_u2030.pdf

1. الأمم المتحدة. (2019). *الأمم المتحدة، القضايا العالمية* . تاريخ الاسترداد 01 07, 2019، من المساواة بين الجنسين: https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/gender-equality/index.html

2. الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية لغربي أسيا. (2018). تاريخ الاسترداد 11 02, 2022، من حقوق المرأة: https://www.unescwa.org/ar/our-work/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9

3. الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية لغربي أسيا. (2020). *الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية لغربي أسيا*. تاريخ الاسترداد 25 02, 2022، من إعلان ومنهاج عمل بيجين: https://www.unescwa.org/ar/node/94196/

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Abril, R. E. (2009). *Women's economic empowerment in conflict and post-conflict countries.* Sweden: ministry for foreign affairs Sweden, Sida, publication series: women's economic empowerment, Sida policy.
2. Bull, V. (2008). *Oxford learner's pocket dictionar* . New York: Oxford university press,fourth edition.
3. Gonzalez, A. (2016, march 08). *private sector development blog*. Retrieved 7 02, 2019, from Economic opportunity for Women: It's good business: http://blogs.worldbank.org/psd/economic-opportunity-women-its-good-business
4. Terjesen, S., & LIoyd, A. (2014). *the 2015 female entrepreneurship index (FEI), An analysis of the conditions that faster high-potential female entrepreneurship in 77 countries* . the global entrepreneurship and development institute (GEDI).
5. the United Nations Industrial development Organisation. (1-2 february2010). *Women's economic empowerment, Accountability and National ounership, Summary report of the Joint Biennial workshop of the United Nation Inter-Agency Network on Women and Gender Eguality and the OECD.* Vienna, Austria.
6. The world economic forum. (2021). *global gender gap report 2021 insight report mach 2021.* Geneva, Switzerland.
7. World Bank. (2006). *Gender equality as smart economic: A World Bank group gender action plan (fiscal years 2007, -10).*

ثالثا: المراجع باللغة الفرنسية

1. Assogba, L. F. (2009). *L' « empowerment » des femmes dans la gestion participative des foréts sacrées du sud du Bénin : le cas de la foret « Bamézounmé », mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en géographie.* Québe,Montréal: université du Québe.
2. Kabeer, N. (2012). *Autonomisation économique de la femme et croissance inclusive: marchés du travail et développement de l'entreprise.* Londres : Ecole des études orientales et africaines uk.
3. Office nationale des statistiques. (2012). *Premier recensement économique-2011-résultats définitifs de la première phase.* Algérie: Office nationale des statistiques, collections statistiques n°172/2012 , série E : statistiques économiques n°69.